الأمير مغادرا المجلس

والحضور يصفق لسموه

أكد عدم الالتزام بالضوابط الدستورية وأحكام اللائحة الداخلية وقرارات المحكمة الدستورية

العبدالله: الاستجواب لم يراع المصلحة العامة..وصعـ

■ الاستجواب يجب أن يكون بعيداً تماماً عن المزايدات وإثارة مشاعر الجمهور أو إشعال الفتن بين فئات المجتمع

حاوره عمر الرشيدي ومصطفى كامل

بعد مغادرة صاحب السمو مجلس الأمة عقب افتتاح سموه لدور الانعقاد الثاني العادي من الفصل التشريعي الخامس عشر ،استأنف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة جلسة المجلس العادية ، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء المعتذرين على الجلسة.

ثم انتقل المجلس إلى انتخاب منصب أمين السر وترشح النائب د. عودة الرويعي وتمت تزكيته لمنصب أمين السر.

– د. عودة الرويعي: شكرا لأخوة الأعضاء لثقتهم وأتمنى أن يكون دور الانعقاد الحالي لمزيد من النجاح والتوفيق للجميع.

وترشح للمنصب نائب المرداس وتمت تزكيته مراقبا للمجلس وهنأه الرئيس الغانم.

– نايف المرداس: أشكر الجميع على الثقة وأسأل الله أن أكون عند حسن ظن الجميع وأن يسدد خطى الجميع لما فيه مصلحة البلاد والعباد.

– مرزوق الغانم: تلقى أهل الكويت نبأ وفاة النائب والوزير الأسبق حمد مبارك العيار، وقد كان مثالا للسياسي الخلوق ونموذجا للبرلماني الخلوق والبرلماني المثابر، وكان يضع مصلحة البلد فوق كل اعتبار وأتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى أسرة الفقيد وأن يلهم أهله وذويه بالصبر والسلوان.

– الشيخ محمد العبدالله: الحكومة تشاطر المجلس الموقر بوفاة النائب الأسبق حمد العيار الذي أفنى حياته لخدمة الكويت وأهلها وتتقدم لأهله وذويه بالصبر والسلوان بما قدم من أعمال خيرة أثناء عمله الوزارة وما بعده.

– مرزوق الغانم: تنويه بالقرار رقم 1 لسنة 2017 للمحكمة الدستورية، أصدرت المحكمة الدستورية رقم 1 لسنة 2017 بشأن تفسير المادتين 97 لكلمة (الحاضرين) بأنها تنصرف إلى كل من يكون متواجدا من الأعضاء وحاضرا أثناء التصويت.

وأضاف: بذلك تكون إجراءات الرئيس الذي اتخذها في انتخاب نائب الرئيس متفقة مع الدستور والإجراءات اللائحة.

– عيسى الكندري: لا غالب ولا مغلوب والمنتصر هو الدستور وأدواته ويبقى الأخ جمعان الحربش زميلا عزيزا وأخا فاضلا له وزنه والمناصب تفرضها علينا اللائحة الداخلية والدستور أتمنى أن نضع أيدينا بأيدي بعضنا البعض تحقيقا لآمال وتطلعات شعبنا العزيز.

– جمعان الحربش: أبارك للأخ عيسى الكندري وهو كفء في هذا المكان وهو انتصار للدستور الذي يرسخ الثوابت مستقبلا.

– مرزوق الغانم: ننتقل إلى مناقشة بند الاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني وعبدالكريم الكندري إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله والمكون من 5 محاور هي البطالة والإعلام ومجلس الوزراء الأمانة العامة والفتوى والتشريع والتضليل في الرد على الأسئلة البرلمانية، فهل يرغب الوزير بمناقشة الاستجواب أم يطلب التأجيل؟

– الشيخ محمد العبدالله: تقدم النائبان رياض العدساني وعبدالكريم الكندري باستجواب لي وهو حق كفله الدستور ليمارس النائب من خلاله حقه الرقابي على أداء الحكومة.

■ لا ينبغي أن يكون أداة للمناورات السياسية ولا يجب أن يكون هدفاً بحد ذاته تحركه الأهواء وتوجهه الشخصانية

■ لابد من تمكين المجلس من القيام بدوره في ترسيخ الأعراف السليمة وإبطال الممارسات التي لا تتفق وأحكام الدستور

■ في تقديري الشخصي هذا الاستجواب يحتوي على تشويه وعيوب ومثالب دستورية تخرجه عن الإطار الصحيح

العبدالله مقتدا ببنود استجوابه

■ المستغرب هو أن الاستجواب بني على ملاحظات لأنه لا توجد أي مخالفة لديوان المحاسبة

■ عبدالكريم الكندري: لقد حملني الشعب مسؤولية الدفاع عنه وأن أكون السد المنيع تجاه كل من يحاول المساس بمكتسباته

■ اتعهد باتخاذ كل الإجراءات لحل كافة المخالفات التي طرحت في هذا الاستجواب من باب حسن النية

واعتلى النائبان المستجوبان العدساني والكندري يمين المنصة فيما اعتلى الوزير العبدالله يسار المنصة.

– عبدالكريم الكندري: أسأل الله أن يعينني على تعزيز دوري في الإصلاح الذي يصب في صالح الوطن، وعندما نحلف بالقسم فلقد حملني الشعب مسؤولية الدفاع عن ماضيه وحاضره ومستقبله وأن أكون السد المنيع تجاه كل من يحاول المساس بمكتسباته وأن أكون أحد متخذي القرار في القاعة.

وأضاف: الدستور جاء في 183 مادة نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم ونظمت العلاقة بين السلطات وأهمها المادة 100 التي أعطت الحق في استجواب رئيس الوزراء والوزراء وأرى أن جميع مواد الدستور في كفة وهذه المادة في كفة.

وقال الكندري: في السنوات الأخيرة اصطدمت هذه المادة بمحاولات البعض في التشكيك والإقصال وهو ما وقفني اليوم للدفاع عن هذا النص الدستوري الذي يقضي أن المساءلة السياسية هي جوهر النظام البرلماني في القرار التفسيري رقم 2004/8، وأن من أكبر مظاهر ما للسلطة التشريعية على التنفيذية من رقابة هو توجيه الاستجوابات.

وأضاف: النظام الدستوري قائم على مبدأ المسؤولية الوزارية وإشراف الأمة على مدى التزام الحكومة بالقيام بأعمالها، وليس الاستجواب إلا محققا لهذا الغرض، وهو ليس استفهاما أو مجرد توجيه النقد الى المستجوب وتجريح سياسيته، ولقد قدم المؤسسون الأوائل في المذكرة الإيضاحية تحذير موجه للأمة من الإفراط في حماية السلطة التنفيذية وقرر الدستور ضرورة الحذر من أن تطغى هذه الضمانات على جوهر الحكم.

وقال الكندري: ان هذا ما نص عليه الدستور وما قررته المحكمة الدستورية من أن المساءلة السياسية هي جوهر النظام البرلماني، وأقول لكل من يحاول سلبنا حقنا في المادة 100 من الدستور لن نسمح لأحد أن يمس هذه المادة وسنستمر في استخدامها، ولن يربدنا كالأشباح في المجلس تقول شانكم أن تتنازلوا عن حريتكم لكن لا تجيروننا على التنازل عنها، فباسم الأمة أمارس صلاحياتي وسلطاتي.

وأضاف: أن بعض يرى أن هذا المحور لا يصب في مصلحة المواطنين أو للتكسب أو لممارسة البطولة، فعندما وجهت السؤال البرلماني عن غرفة التجارة البعض قال نبشت عش الدبابير وتتحرش في الحكومة الخفية.

وقال: ان الوضع الاقتصادي الذي اكدت عليه الكلمات الثلاثة لسمو الأمير والرئيس الغانم ورئيس الوزراء، فصار لزاما علينا أن نفتح ملف غرفة التجارة لكي ندافع عن نفسنا فالغرفة مهمتها الدفاع عن التجار، والنقابات تتأسس لمصلحة من ينتسب لها فهذا هدفها الأول.

وتابع : كوني احد ممثلي الأمة وخلال حملاتنا الانتخابية تكلمنا عن التصدي لوثيقة الإصلاح الاقتصادي، وهذا الاستجواب لمعرفة الوضع القانوني لغرفة التجارة، فهي غرفة تجارية ومؤسسة ذات نفع عام، فكيف فهمت الغرفة هذا التعريف؟ رأت الغرفة ان هذا التعريف بشكل صحيح انها اكسبها وضعا مؤسسيا متميزا وتقصد بذلك الحالة الموجودة بها الغرفة اليوم.

وأضاف: الغرفة موجودة على ارض الواقع وقمنا بدراسة السند القانوني لها وسنستمر في دراستها، ومن خلال تلك الدراسة نطرح تساؤلا: لماذا هي موجودة بهذه الطريقة وكيف تتنفذ في كل مكامن القرار الاقتصادي؟

وقال الكندري: لقد وجهت سؤالا بشأن الغرفة عن الشكل القانوني لها؟ وهل هي شركة أم مثل ما جاء في تعريفها أنها مؤسسة نفع عام؟، وسؤالي كان واضحا فلم يكن سؤالي من هو الوزير المختص؟ سألت عن الشكل القانوني، واذا كانت هناك محاولة لتصوير عدم جواز توجيه مثل هذا السؤال للوزير فتقول ارجع وانظر الى اختصاصاتك.

وتساءل الكندري : كيف استمدت الغرفة صلاحياتها؟ فالجمعيات والهيئات بمجرد أن تنحرف في مسارها تجد بسرعة قرار الحل جاهزا، إلا غرفة تجارة وصناعة الكويت، ونحن نراها حالها حال اي مؤسسة في الدولة يفترض أن تكون تحت مراقبة شخص حتى نستطيع محاسبة هذا الشخص اذا ما حاولت استخدام نفوذها.

وأضاف: نواجه مشكلة في وجود اقتراحات نيابية حول هيئة مكافحة الفساد بأن تكون هيئة مستقلة لا تخضع للمجلس او الحكومة، ولكن النظام القانوني في الدولة لا يسمح بوجود كيانات مثل هذه، فهل يندرج قانون الغرفة تحت انظمة الدولة، لا طبعا بدليل انها لا تخضع للرقابة ولا تمس.

وتابع: عندما يصدر تشكيل هيئة إدارية لا بد أولا من التأكد من صحة التقرير المالي وإذا كان هناك مشاكل مالية تقدم شكوى في الوزارة المختصة، ومجلس الأمة نفسه عليه رقابة مالية والوزراء عليهم رقابة مالية لكن الغرفة لا يراقبها أحد، لأن لها وضعا مميزا جدا، ومن يفصل في طعون انتخاباتها لجنة تنظمات بالغرفة؟ هل يقبل بذلك أحدا، وأنا أتكلم هنا عن غرفة تمس كل المواطنين.

وقال الكندري: لقد قدمت الغرفة رؤيتها من الإصلاح المالي والاقتصادي وقدمت دراسات واجتمعت مع اللجان البرلمانية، لكن لو افترضنا انها انحرفت في هذه الدراسات فأنا كمواطن لا بد من أن ندافع عن المواطنين، بعد أن خرج تصريحا سياسيا مثل تصريح «الموس على كل الرؤوس» وأنا اعتبر هذا دعما للغرفة وتجارها.

وأضاف: لقد صدر قرار تجميد الأسعار رقم 146 لعام 2016 وكمواطنين استأنسنا لكبح حالة الانفلات الموجودة وفي صباح ذات اليوم استقبل رئيس الوزراء بالإنابة رئيس وأعضاء الغرفة لإبداء رأيهم في هذا القرار ورفضوا تجميد الأسعار وطار الوزير «بكبره» من الحكومة لأنه أصدر هذا القرار.

وتابع: لذلك من المهم أن افتح ملف الغرفة لأن الدولة لا تستطيع أن تتعامل معها، والموضوع يهم المواطنين، لدورها في صنع القرار الاقتصادي، ولا بد أن يقف هذا الأمر عند هذا الحد في ظل عدم الوفرة المالية، والمسألة ليست سوء ظن وإنما أهمية محاسبة الغرفة من خلال وزير مسؤول.

وقال الكندري: ان عضويات الغرفة منتشرة في التأمينات وبدرسون استقطاعاتنا واستقطاعات أبائنا والهيكل الوظيفي وملف العمالة والتركيبة السكانية، فهل التجار ينظمون معنا العمالة؟ طبيعي سيحمون مصالحهم فهذا خصمي في كل مكان، نحن لسنا في مأمن من قراراتهم.

وتساءل: قانون غرفة التجارة هل تعتقدون أن نائبا قدمه؟ هل من الممكن أن يتعدى اللجان إذا كنا مؤمنون بحكومة الظل، ولقد قامت الحكومة بتقديم قانون في 2010 وتأمت عليه منذ 2010 إلى اليوم والحكومة لا تريده لأن الوضع الذي يعيشون فيه الغرفة وضع مميز وهذا القانون يزيل من عليها المميزات.

وأضاف: عندما سألت عن الشكل القانوني للغرفة فأنا أعلم وأؤكد لكم أن الحكومة لا تعرف الإجابة على هذا السؤال، فلو كانت الحكومة متمسكة بقانونها لما كتبت في المذكرة الايضاحية للمشروع بقانون نفسه أن القانون قديم ولا يتماشى مع دولة الدستور والقانون والمؤسسات.

وتابع: هذا هو موضوع غرفة التجارة التي تأخذ رسوما من الناس ولا نستطيع الاعتراض ولا نعرف هذه الأموال أين تذهب؟ فيفترض أن هناك مراقبة من الدولة، والمسألة اليوم مسألة تحدي، وجولة صعبة يعيشها المواطن في ظل الخصخصة وتوزيع أموال الدولة بين القطاع الخاص.

وأضاف: لنجعلهم تحت طائلة القانون حتى نعرف من نحاسب، لذلك كان السؤال عن ما هو الشكل القانوني ولديك جهاز الفتوى والتشريع لاستشارته؟

محور الفتوى والتشريع:

وقال الكندري: كلنا يعلم بأنها محامي الدولة ويمثلها في الداخل والخارج ويبدي الآراء ويصدر الفتاوى وهو جهاز حساس معني بقضايا بالمليارات واذا كان بعيدا عن عيون الوزير فيقلت الجهاز وتقلت فيه الفتوى ويذهب الجهاز بأيدي أناس همها تجديد عقدها.

وأضاف: سألت سؤالين: كيف تم التجديد للمستشار محمد عابدين هاشم وطلبت كشف باسماء الوافدين المعنيين بالفتوى والتشريع وسألتك عن سبب التعاقد مع 18 مستشارا وافدا في ظل وجود الكفاءات الوطنية، وأجبت بالاعتذار عن إرسال الكشف مع العلم أن هناك مشاكل للمستشارين الوافدين بالقضاء.

وأجبت بالتأكيد على تعيين 18 وافدا وحضر منهم 17، وسألت عن جنسيات في الفتوى قلم يجب الوزير، والمكتب الفني في الفتوى هو المطبخ وهو الذي يكتب مراسيم الحل ويراجع الكتب القانونية وإعداد قرارات شؤون الأعضاء، وتوحيد الآراء القانونية المختلفة يعني هو من يعطي الرأي النهائي.

وتابع : منذ 2015 وبعد تشكيل المكتب الفني كان به كويتي من أصل 6 أعضاء وفي 2016 به واحد من أصل 6 وافدين وفي 2017 4 من 12 وافد، وهذا هو المكتب الفني صانع القرار كله وافدين، وأنا لا أتكلم عن شخص عابدين بل منظومة الوافد الذي يحيط بصاحب القرار ليتخذ القرار وقلت لرئيس الوزراء أن مشكلة القرار في مستشاريكم، فهل من المعقول عدم وجود كويتيين لا يملأون المكتب الفني؟

وأضاف: أنت لا تثق في الكويتيين ولا تحبونهم ومتصورين أن الدنيا تسير بشكل صحيح، والوافدون كلهم على العين والرأس ولكن لماذا لا تعد كوارد؟ محمد عابدين يستلم 3900 دينار غير عقود الاستعانة، وأنور سلطان 3000 ومحمد رشدي

.. والكندري يوضح باقي محاور الاستجواب

متابعة نيابية